الصيغة الجديدة

مختارات الصحف

باللغة العربية

مارس 2018,العدد03

الاقتصاد

الجزائر: الوضعية المالية بين الأمس , اليوم وغدا؟

مجتمع

المواقع الإلكترونية الثّقافية .. أسئلة الحضور والغيّاب

حقوق

الجزائر: مشروع قانون الصحة الجديد أمام البرلمان

التاريخ

الباحث والخبير أحمد بن ناعوم: الذاكرة التاريخية تسبق الترميم والجامعة غائبة

الإعلام

كتاب يتحدثون عن موقع الخدمات الالكترونية ومحاولة الاعلام الحث على المطالعة"

الفهرس

مارس 2018, العدد03

الاقتصاد

الجزائر: الوضعية المالية بين الأمس , اليوم و غدا؟

ص2,

راوية يعرض و يشرح الوضعية المالية الحالية للبلاد , ص 3

أحمد أويحيى... يقرر المغامرة ,ص 5

طباعة النقود..«هل تكون الدوامة الأخيرة التي تُسقط اقتصاد الجزائر؟ , ص6

ارتفعت وتيرة التضخم في الجزائر إلى قرابة 6 % خلال شهر أوت 2017. ,ص 7

لوكال: بنك الجزائر خفض قيمة الدينار بـ20% لمواجهة الأزمة الاقتصادية ,ص8

حقوق: الجزائر: مشروع قانون الصحة الجديد أمام البرلمان ,ص10

مجتمع: المواقع الإلكترونية الثّقافية .. أسئلة الحضور والغيّاب ,ص 12

التاريخ: الباحث والخبير أحمد بن ناعوم:الذاكرة التاريخية تسبق الترميم والجامعة غائبة ,ص 14

الإعلام : كتاب يتحدثون عن موقع الخدمات الالكترونية ومحاولة الاعلام الحث على المطالعة" , ص 16

مركز التوثيق الاقتصادي و الاجتماعي لوهران CDES.

cdesoran@yahoo.fr 041408583/ 0553018085

زوروا موقعنا الالكتروني : www.cdesoran.org /Facebook : cdes oran

C.D.E.S

تم هذا العدد تحت اشراف

عواب عمر—بلقاسم سفيان—سوسي حليمة—قندوسي محمد يسين—بغدادي محمد الأمين—سنوسي محمد زكرياء — بلعيدي عائشةفايزة — زوطاط سعيدة— صحرى سارة

الجزائر: الوضعية المالية بين الأمس , اليوم , و غدا؟

الافتتاحية

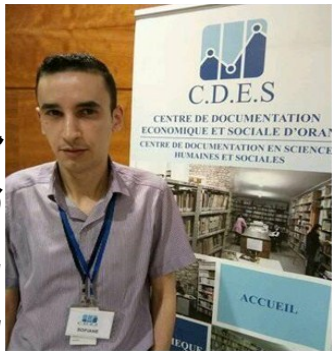

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تغيرات ملحوظة في الوضعية المالية ترجمت بسيناريوهات أدت بالحكومة إلى اتخاذ قرارات مصيرية.

لجأت إلى طبع المزيد من النقود (الإصدار النقدي) بالتالي رفع الكتلة النقدية. فلم يكن ذا فاعلية على الجزائر لتوقف وتيرة الإنتاج.

إن إقراض الخزينة العمومية من البنك أدى إلى رفع التضخم و ضعف في قيمة الدينار، الشيء الذي زاد من حدة الوضع الاقتصادي بدلا من أن يخدمه.

سجلت وتيرة التضخم ارتفاعا مما أثر سلبا على أسعار السلع الغذائية والمنتجات، كما اضطر البنك إلى خفض قيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية و بالخصوص الأزمة النفطية حيث سجلت أسعار البترول تدبدبا في الفترة الممتدة ما بين أواخر سنة 2017 و بداية سنة 2018 فأصبحت الجزائر تواجه انخفاضا رهيب في المداخيل القومية و الفردية.

وعليه فان المجال المالي سجل عجز في ميزان المدفوعات أدى إلى انكماش موارد البنوك و ارتفاع فاتورة الاستيراد.

إن تدهور الوضع المالي أوقع الجزائر في دوامة من الأزمات الاقتصادية، أصبح الخروج منها شبه مستحيل و ذلك بعد فشل كل المحاولات حيث لجأت إلى تعديلات في قانون المالية 2018 و إلى طباعة النقود وما ترتب عنها من خطورة.

هل هناك بديل و ماهي الحلول؟

لمعرفة المزيد تطرقنا في هذا العدد من مختارات الصحف إلى موضوع الوضعية المالية لأنه حساس و يطرح عدة تساؤلات من أجل إيجاد حلول من شأنها إنقاذ الجزائر من هذا المأزق لبلوغ السياسة الاقتصادية السليمة.

سفيان بلقاسم

راوية يعرض و يشرح الوضعية المالية الحالية للبلاد

قدم وزير المالية عبد الرحمان راوية اليوم الثلاثاء عرضا مفصلا مدعما بشروحات مستفيضة حول الوضعية المالية و الاقتصادية للبلاد في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية و بالتالي تقلص حاد لعائدات البلاد ما أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كحل لتحقيق التوازن في الميزانية العمومية.

و أكد السيد راوية- لدى عرضه لمشروع القانون المتمم والمعدل للأمر المتعلق بالقرض والنقد أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بحضور وزير العلاقات مع البرلمان الطاهر خاوة- أن الدولة تواجه قيودا مالية منذ السداسي الثاني لسنة 2014 أصبحت تشكل "ضغوطا قوية" على خزينة الدولة و هي ناتجة عن "تقلص مواردنا المالية و استنفاذ تام للمدخرات الوطنية".

و أوضح السيد راوية أن الموارد من العملة الصعبة والتي تتشكل بنسبة كبيرة من إيرادات المحروقات تتقلص تدريجيا منذ السداسي الثاني لـ 2014 مع التراجع المستمر لأسعار البترول التي فقدت 58 دولارا للبرميل ما بين نهاية مايو 2014 و نهاية يوليو 2017.

و نتيجة لهذا التوجه السلبي لأسعار البترول الخام في الأسواق الدولية انتقلت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من 60ر3 مليار دولار في 2014 إلى 32ر7 مليار دولار في 2015 و إلى 27ر1 مليار دولار في 2016 ثم إلى 18ر7 مليار دولار خلال السبعة أشهر الأولى من العام الجاري يضيف الوزير.

كما أبرز الوزير أن الجباية البترولية المحصلة من يناير إلى غاية نهاية جوان 2017 بلغت ما مقداره 1.100 مليار دينار و تمثل 60 بالمائة فقط من المحصلة المسجلة في نفس الفترة من 2014.

و بخصوص احتياطات الصرف التي بلغت 105ر8 مليار دولار مع نهاية يوليو الفارط، يقول السيد راوية، يمكن أن تتقلص لتصل إلى 97 مليار دولار مع نهاية 2017.

و رغم هذه الضغوط - يقول الوزير- فقد اظهر الاقتصاد الوطني لحد الآن " نوع من المرونة جنبته صدمات مالية كلية حادة" غير أن هذه الصلابة، يضيف السيد راوية، "بدأت تضعف بفعل قيود حقيقية ذات علاقة بتفاقم اختلال التوازن بين إيرادات الدولة و نفقاتها، أمام تراجع الادخار العمومي".

و لمواجهة هذه الاحتياجات من التمويل لجأت الحكومة إلى مجموعة من الأدوات النقدية و المالية تم استعمالها في 2016 و 2017 من اجل تعبئة موارد مالية إضافية...

في المقابل أكد الوزير أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي سيرافق بتنفيذ إصلاحات هيكلية اقتصادية و ميزانياتية من أجل استعادة توازنات خزينة الدولة و تلك المتعلقة بميزان المدفوعات عند نهاية فترة الخمس سنوات المقررة في مشروع نص التعديل...

قانون المالية لـ 2018 سيتضمن بعض التعديلات تتناسب مع السياق الاقتصادي

و في رده على تساؤلات أعضاء لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني قال الوزير أن قانون المالية لـ 2018 سيتضمن بعض التعديلات تتناسب مع السياق الاقتصادي الحالي منها بعض التعديلات فيما يخص الجباية و الضرائب و كذا إجبارية استعمال أجهزة الدفع الإلكتروني من قبل التجار ما يسمح بامتصاص أكبر للأموال المتداولة في السوق الموازية و كذا النظر في رفع التجميد عن بعض المشاريع المجمدة خصوصا في قطاع الصحة و التربية.

كما أكد الوزير في رده أن الحكومة "التزمت و ستواصل التزامها بالصراحة في خطابها حول الوضعية المالية و الاقتصادية للبلاد و كذا كل الإجراءات المتعلقة بتحسين الوضع".

و شدد السيد راوية على أن الحكومة لم تلجأ إلى "الحلول السهلة" لمواجهة الوضعية الحالية كما يروج له البعض، مبرزا أن "لو كان الأمر كذلك لتم اتخاذ قرار التخلي عن دعم الدولة للفئات الهشة و تحرير الأسعار"، لكن الحكومة قررت المحافظة على كل المكاسب الاجتماعية مع اللجوء إلى بعض الإجراءات تساهم في المحافظة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

و أضاف السيد راوية أن الجزائر لجأت إلى التمويل الداخلي عوض الاقتراض الخارجي لتجنب ما عرفته البلاد سنوات التسعينات من عواقب اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية.

و بخصوص سؤال حول وجهة عائدات التمويل غير تقليدي أكد السيد راوية أنها "ستوجه إلى مشاريع شفافة يمكن متابعتها و التحكم في نفقاتها و لن توجه إلى دفع الأجور أو إلى الاستهلاك المحلي".

من جهة أخرى قال السيد راوية أن وزارته هي بصدد عرض مشروع قانون عضوي "هام" على الحكومة من شأنه الإضفاء المزيد من الشفافية في التسيير و التحكم في النفقات العمومية سيسمح بمراقبة كل ما يتم إنفاقه في الاقتصاد الوطني سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

و بخصوص سؤال حول فتح مكاتب لبنوك جزائرية في الخارج قال الوزير انه يتم حاليا دراسة هذه الاقتراحات مشيرا إلى إمكانية القيام بتجربة أولى مع بنك عمومي سيتم تمكينه من فتح مكتب بفرنسا نظرا للعدد الهائل للجالية الوطنية بهذا البلد على أن يتم تعميم هذه التجربة في بلدان أخرى في المستقبل.

كما أكد السيد راوية أن البنوك الجزائرية قد بدأت في عصرنة أجهزتها على غرار بنك التنمية المحلية الذي أصبح منذ مدة يحوز على نظام آلي متطور يسمح له بتسيير رقمي لتعاملاته و مضيفا أن هذه العصرنة ستعرفها كل البنوك و كذا قطاع الضرائب لتوسيع و تكثيف التحصيل الضريبي و الجبائي.

أحمد أويحيى... يقرر المغامرة

إنّ حال حكومتنا وبلدنا في هاته السنين الأخيرة يشبه لحد بعيد، حال رجل تقلصت مداخيله بشدة ومعه مبلغ محترم من المال فتفرقت به السبل وأصابه التردد، هل يستثمر ما يملك من مال مع خشية أن لا يكون استثماره منتجا، وبالتالي يخسر أمواله، أم يعيش على صرف ماله مع تقشف وحرص كبيرين.

إنّ القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة وهو اقتراض الخزينة العمومية من البنك عن طريق الإصدار النقدي لهذا الأخير، أي طبع مزيد من النقود وبالتالي رفع الكتلة النقدية Planche à billets، ورغم أنّ هذا الاجراء يكون أكثر فعالية في البلدان الأكثر انتاجًا، لأنّ وجود كتلة نقدية اضافية يعني رفع الطلب الذي بدوره يرفع الاستثمار، وهو ما لا نجده في الجزائر أمام توقف الآلة الإنتاجية، فإنّ الإصدار النقدي سيقابله تضخم أكبر وانخفاض مستمر للعملة، لكنه يبقى الحل الاخير للعب آخر الأوراق بعيدا عن صندوق النقد.

الحكومة بهذا القرار ووفق رأيي الخاص، وعند ادخال هذا الإجراء في قانون النقد والقرض، تريد أن تترك الإصدار النقدي حرا يتبع الوضعية الاقتصادية وغير مرتبط بالاحتياط من الذهب والفضة والعملة الصعبة، مثلما يسير كل العالم وهو ربط الكتلة النقدية بالدواعي الاقتصادية، وهو ما تعمل عليه الحكومة أي اللعب على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد.

تحليل ما قامت به الحكومة من إقراض الخزينة العمومية من البنك على أنه يرفع من التضخم ويضعف من الدينار والتوقف عند هذا الحد، هو تحليل سطحي مبتذل يوضّح ضعف التحليل الاقتصادي في البلد وسطحيته الكبيرة، في حقيقة الأمر إنّ الإجراءات المبالغ فيها في مجال التقشف والحديث الكبير عنه وتناول وسائل الإعلام للموضوع بإفراط واسهاب أضرّ المناخ والوضع الاقتصادي أكثر من أنه خدمه، حيث قلص هذا التهويل، الطلب وقلص الإنتاج وألغى روح المبادرة وترك الجميع يلجأ للادخار والانتظار، وهو ما ترك البلد في حالة شلل اقتصادي تام. الحكومة ومن ورائها أويحيى تريد تبنّي سياسة نقدية توسعية لنمو الاقتصاد تسمح برفع معدل الاستثمار، لأنّ الحل الذي اتخذ في الأول والذي ظهر الأكثر عقلانية والذي تمثل في وضع إجراءات تقشفية على كل الأصعدة، وربط أنفاس البلد ببورصة البترول متى صعدت، تنفسنا الصعداء، بدا واضحا الآن أنه لم يكن إطلاقا الحل الأمثل، بل زاد الوضع تعقيدا حينما أصاب الاقتصاد Blackoutبفعل الخوف الكبير الذي أصاب كل الفواعل الاقتصادية فتوقفت الحركة الإنتاجية بتوقف الطلب، وضعفت الإستثمارات وبقي الجميع يترقب.

ولهذا، المهم الآن فعلا في البلد هو الوقوف وقفة رجل واحد خاصة اقتصاديًا لإنجاح ومرافقة هذه الإجراءات، لأنها تمثّل الحل الاخير قبل السقوط فعلا في يد صندوق النقد لنعود بعدها إلى نقطة الصفر، وتشجيع كل رؤوس الأموال على الإستثمارثم الإستثمار، والدينار يجب أن ينتج دينارا لا أن يكون مصيره الإدخار

هل تكون الدوامة ..«طباعة النقود الأخيرة التي تُسقط اقتصاد الجزائر؟

...في السابع من سبتمبر (أيلول) الجاري،صادقت الحكومة الجزائرية على مسودة تعديلات قانون يهدف لتأمين مصادر تمويل جديدة لتغطية عجز الموزانة، وذلك ضمن سعيها لمواجهة التراجع الحاد في إيرادات الطاقة، والتي تشكل 60% من ميزانية الدولة، إذ تمت المصادقة على تعديلات قانون النقد والقرض في اجتماع للحكومة برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة...

ما مدى خطورة طباعة النقود على الاقتصاد الجزائري؟

...وتتلخص هذه الشروط في أن كل وحدة نقدية مطبوعة يجب أن يقابلها، إما رصيد من احتياطي النقد الأجنبي أو رصيد ذهبي، وإما سلع وخدمات تم إنتاجها في المجتمع، وبدون هذه الشروط تصبح النقود المتداولة في السوق بدون قيمة حقيقية، بل مجرد أوراق مطبوعة، وهذا الأمر الذي يجعل التضخم الاقتصادي ظاهرة أساسية بالدول النامية؛ لأنه يتم التجاوز عن هذه الشروط ويتم طباعة نقود بمعدلات تفوق المسموح به.

هل هناك بديل عن طبع النقود؟

قد يقول قائل: إن الدولة مجبرة على هذا الإجراء فعلى كل حال يجب: بنك الجزائر خفض قيمة الدينار بـ20% لمواجهة الأزمة الاقتصادية الموازنة، وفي الواقع بالفعل لا مفر من تمويل عجز الموانة، ولكن ليس من المعقول أن يتم علاج أزمة حالية، بحلول هي بمثابة أزمات مستقبلية، وبالنظر إلى سياسة رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون، نجد أنه كان لديه علاج للعجز ربما ستكون نتائجه السلبية أقل بكثير من طباعة النقود.... أظهرت يونيو حزيران الماضي وثيقة رسمية نشرت في 20 يونيو حزيران الماضي

والخلاصة أنه إذا لم يتم إرفاق طباعة النقود باستدراك اقتصادي حقيقي، فلن تستطيع الجزائر الخروج من دوامة الأزمات الاقتصادية بعد هذا الإجراء بسهولة، فلا تزال نحو 95% من الإيرادات تأتي بشكل مباشر أو غير مباشر من قطاع الطاقة، وحوالي 83% من النسيج الإنتاجي يتكون من صغار التجار أو الخدمات، بالمقابل فإن القطاع الإنتاجي يبقي هامشيًا، ويمثل أقل من 5% من الناتج الداخلي، خاصة أن 95% من النسيج الصناعي عبارة عن شركات صغيرة غير مبتكرة، وهو ما يصعب من مهمة خفض الواردات لتلبية الحاجيات الاستهلاكية للمواطنين وتشغيل الأداة الإنتاجية، وهو ما يجعلنا أمام اقتصاد يعاني من مشاكل هيكلية لن تعالجها الطباعة، بل ستجعل هذه المشاكل كارثية على المدى الطويل.

sasa ساسة POST

2017/09/13

مارس 2018,العدد03

ارتفعت وتيرة التضخم في الجزائر إلى قرابة 6 % خلال شهر أوت

وحسب ما أعلنه الديوان الوطني للإحصائيات، فإنّ مستوى تطور الأسعار عند الاستهلاك على أساس سنوي، بلغ سقف 5.9 من المئة.

ويتم قياس التضخم السنوي خلال فترة 12 شهرا بداية من سبتمبر 2016 إلى غاية أوت 2017.

وأفيد أنّ مؤشر قياس الأسعار لدى الاستهلاك خلال أوت 2017 مقارنة بجويلية 2017، ارتفع الى 1.8%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الشهرية حسب المنتوجات، سجّلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا بـ3.6 من المئة، مدفوعة بارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية.

وارتفعت المنتجات الفلاحية الطازجة بـ7.5 من المئة، بالنظر الى ارتفاع اسعار عدة منتجات خاصة الفواكه + 21.6 % والخضر + 25.2 % .

وسُجلت انخفاضات الأسعار لبعض المواد خاصة اللحوم البيضاء -5.2 من المئة والأسماك – 2.3 من المئة.

من جانبها، شهدت أسعار المنتجات الغذائية الصناعية ارتفاعا طفيفا بـ 0.1 من المئة.

أما أسعار المنتجات المصنعة وكذا الخدمات، فسجلت ارتفاعا بـ + 0.3 من المئة.

وحسب فئات السلع والخدمات، سجلت أسعار الأثاث والمفروشات المنزلية ارتفاعا شهريا بلغ + 1.2 من المئة.

وعرفت أسعار المنتجات الصحية والنظافة الجسدية بـ + 0.9 من المئة.

من جهتها، تميزت باقي السلع بتغيرات طفيفة في أسعارها أو بأسعار مستقرة.

للتذكير، توقّع قانون المالية لـ2017 نسبة تضخم في حدود 4 من المئة.

النهار ONLINE
2017/09/23

لوكال: بنك الجزائر خفض قيمة الدينار بـ20% لمواجهة الأزمة الاقتصادية

أعلن محمد لوكال، محافظ بنك الجزائر، أن تخفيض قيمة صرف الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20 % عقب تدهور مقومات الاقتصاد الوطني، لعب دور الممهل وجهاز صد في هاته الحالة للصدمات الخارجية

وقال لوكال بمناسبة افتتاح الملتقى الإفريقي حول الاقتصاد القياسي المنظم من 29 يونيو إلى 1 يوليو بالجزائر ويضم خبراء في المالية من إفريقيا ودول أخرى، إن سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بالدولار الأمريكي، ساهم في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى للبلاد والوقوف كجهاز أمام انهيار أسعار البترول

وكشف لوكال، أن التوازنات الكبرى تضررت بشكل معتبر من جراء الأزمة النفطية العالمية، مشيرا إلى أن عجز الميزانية قد بلغ 15.3% من الناتج الداخلي الخام في 2015 و13.7 % في 2016

وفي المجال المالي ترجم عجز ميزان المدفوعات بانكماش موارد البنوك التي أدت لتقليص السيولة البنكية بحوالي 67 % في سنتين اثنين وهو ما أدى ببنك الجزائر للعودة لوسائل التمويل الكلاسيكية

وذكر لوكال بالإجراءات المهمة الثلاثة التي تم اتخاذها خلال سنوات 2000 والتي أتاحت للجزائر تطوير قدراتها للتكيف مع الصدمات الخارجية، حيث مكنت هذه "السياسة الاقتصادية السليمة" من امتصاص الاستدانة الخارجية عن طريق سياسة التعويض المسبق في 2006 والتي مكنت من تقوية الوضعية المالية الخارجية للبلاد، بالإضافة إلى الأجراء الثاني المتمثل في تأسيس الدولة لوفرة مالية في صندوق ضبط الإيرادات والذي بلغ ما يقارب 70 مليار دولار مع نهاية 2014، وهو الصندوق الذي سمح بتمويل العجز المسجل خلال سنوات 2014 و2015 وجزء من 2016، ثمن تراكم احتياطي ضخم من النقد الأجنبي بلغ 194 مليار دولار مع نهاية 2013 والتي مثلت 35 شهرا من الاستيراد

وسمحت هذه الإجراءات الثلاثة للاقتصاد الجزائري بالصمود أفضل بكثير لقوة الصدمة الخارجية مقارنة بعدد كبير من الاقتصاديات المعتمدة على تصدير للبترول، علما أن النشاط الاقتصادي بقي مدعوما ومحفزا باستقرار كبير للنفقات العمومية في حين واصل الناتج الداخلي الخام ارتفاعه بوتيرة معتبرة بـ3.8 % خلال 2015 و بـ 3.5 % في 2016 وأضاف لوكال، أنه بالنظر للأخطار المحدقة بالاقتصاد الجزائري المعتمد كثيرا على الإيرادات المالية للبترول وموارد العملة الصعبة لصادرات المحروقات بالإضافة إلى ضعف التنوع الاقتصادي من جهة وآفاق انخفاض أسعار البترول على المدى المتوسط من جهة أخرى فإن "الاقتصاد الجزائري يواجه تحدي مزدوج يتمثل أوله في التعديلات المتخذة لإعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في حين أن الثاني متعلق بتنويع الاقتصاد

وبالنسبة لبنك الجزائر، فإن التحدي الأكبر يتمثل في وضع سياسة مالية تدعم النمو وخصوصا في قطاع الصناعة خارج المحروقات والطاقة والخدمات التجارية المنتجة وذلك إضافة إلى مهمتيها الأساسيتين المتعلقتين باستقرار الأسعار والأموال العمومي

وفيما يخص بالتعديلات فإن جهودا مدعومة للتقوية المالية وترشيد النفقات العمومية المسجلة في إطار مالي على المدى المتوسط 2017-2019 تمت المباشرة فيها

وفي بادئ الأمر وبالنظر للمستوى التنازلي للسيولة البنكية قام بنك الجزائر بخفض مستوى العتبات ثم إلغاء العمليات التي تؤدي لنفاذ السيولة ونسبة الاحتياط الإجباري

وموازاة مع ذلك فقد قامت بإعادة وضع الوسائل الكلاسيكية لإعادة التمويل والمتمثلة في إعادة الخصم والسوق المفتوحة مع إعطاء الأولوية لهذه الوسيلة الأخيرة بهدف تدعيم نسبة الفائدة

وقال محافظ بنك الجزائر، إن هذه السياسة التي انتهجها بنك الجزائر، اعتمدت على نظام بنكي ومالي مرن ومتواصل الأرباح ويحقق الفائدة بشكل كاف من أجل ضمان مواصلة دعمها للاقتصاد في ظروف ملائمة مع مراعاة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنمو

الجزائر: مشروع قانون الصحة الجديد أمام البرلمان

عرض مختار حسبلاوي وزير الصحة الجزائري مشروع قانون الصحة الجديد على لجنة الصحة والسكان بمجلس الشعب، في وقت استقبل فيه مهنيو القطاع المشروع بالكثير من التحفظ، وسط تهديدات لنقابات بالدخول في حركة احتجاجية إذا لم تتم مراجعة بعض المواد التي تضمنها المشروع.

وكان الوزير قد عرض مشروع القانون أمام أعضاء لجنة الصحة بالبرلمان، مؤكدا أن القانون جاء لتنظيم القطاع أكثر، وللتكيف مع التطورات التي تعيشها الجزائر في هذا المجال، مشيرا إلى أن وزارته وضعت نصب أعينها تحسين الخدمات الصحية المقدمة إلى المواطن، مع الحفاظ على مجانية العلاج التي تعتبر مبدأ تحرص عليه السلطات الجزائرية.

وأبدت عمادة الأطباء تحفظها بشأن القانون، مؤكدة أنه يجب أن يعمل على تطوير الخدمات الصحية المقدمة من طرف المستشفيات والمصحات الحكومية، وهو المشروع الذي لم يلب حسبها مطالب الهيئات التي تمثل القطاع.

وقال رئيس عمادة الأطباء الدكتور بركاني بقاط أن النقابات والهيئات الممثلة للقطاع تفاجئت بالوزر وهي تعيد طرح مشروع قانون الصحة، الذي سبق التحضير له خلال عهد وزير الصحة السابق عبد المالك بوضياف، لكن وبعد الجدل الذي أثاره تقرر تجميده مباشرة بعد عرضه على مجلس الوزراء.

وأوضح أن الاتصالات قائمة بين مختلف الفاعلين في قطاع الصحة من نقابات وهيئات، من أجل اتخاذ موقف من القانون، الذي تعيد الوزارة طرحه بشكله الأول دون مراعاة مطالب العاملين في القطاع، والذين سبق أن قدموا ملاحظات بخصوص النص الذي جاءت به حكومة عبد المالك سلال، قبل أن تقوم بسحب المشروع تحت ضغط النقابات.

وأشار إلى أن النص الذي يتضمن 480 مادة يتضمن ثغرات كبيرة، ويساهم في تدهور الرعاية الصحية للمريض، ويعقد من مهمة الأطباء والعاملين في القطاع الطبي بشكل عام، والذين يعانون أصلا من عدة مشاكل تحول دون أدائهم لمهامهم بشكل جيد.

وأوضح أن الوزارة قررت لسبب لا تعلمه إلا هي إخراج مشروع القانون من الدرج، وإعادة طرحه دون أن يكون هناك أي حوار مع النقابات، التي سبق أن أبدت تحفظاتها على النص، وانتقدت عدم إشراكها في صياغته، وهو الأمر الذي يريد وزير الصحة الحالي تكراره أسوة بسلفه عبد المالك بوضياف الذي استبعد الشركاء الاجتماعيين عند صياغة هذا النص، الذي يستحق وقتا أطول من أجل سد كل الثغرات التي تضمنها.

وأكد الياس مرابط رئيس نقابة ممارسي الصحة العمومية أن الوزير لم يف بوعوده، وأنه سبق أن التقى ممثلي النقابات الشهر الماضي ووعد بفتح نقاش حول القانون، وتحيينه وسد الثغرات الموجودة به قبل طرحه على البرلمان، مشيرا إلى أن المشروع يتضمن عدة نقاط مثيرة للجدل وترفضها النقابات، مثل تجريم عمل الأطباء، وأنه في حالة إصرار الوزارة على تمرير المشروع، فإن القطاع سيعرف عدة اضطرابات، لأن النقابات لن تصمت وستتصدى لهذا المشروع بكل الطرق القانونية، من أجل حمل الحكومة ووزارة الصحة على فتحه، وفتح حوار مع النقابات بغرض سد الثغرات الموجودة، وضمان حق المواطن في خدمات صحية ذات نوعية، مع توفير حماية

وكالة الأنباء الجزائرية

2017/11/08

المصادقة على مشروعي القانونين حول اختصاصات مجلس الدولة وتنظيم السجون "ستعزز مسار إصلاح العدالة

الجزائر - أكد وزير العدل حافظ الأختام, الطيب لوح, اليوم الأربعاء, أن مصادقة مجلس الأمة بالإجماع على مشروعي القانونين المتعلقين بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وكذا اختصاصات مجلس الدولة من شأنها "تعزيز مسار إصلاح العدالة".

مجلس الدولة الجزائري هو أعلى هيئة في نظام القضاء الإداري أنشئ مجلس الدولة الجزائري رسميا يوم 17 يونيو/حزيران 1998، في إطار إعادة تنظيم القضاء ومؤسساته في البلا. فقبل سنة 1962، كان القضاء الإداري الجزائري جزءا لا يتجزأ عن النظام القضائي الفرنسي.

الصلاحيات
حدد القانون رقم 98/01 الصادر في 30 مايو/أيار 1998 اختصاصات مجلس الدولة الجزائري وتنظيمه وسيره، فهو تابع للسلطة القضائية، وأعضاؤه قضاة خاضعون للقانون الأساسي للقضاء

وبالإضافة إلى وظيفته القضائية، يضطلع المجلس بوظيفة استشارية ويتمتع بعدة صلاحيات، فهو جهة استئناف للفصل في الاستئنافات ضد القرارات الصادرة ابتدائيا عن الجهات القضائية الإدارية، وهو جهة النقض للفصل في الطعون المرفوعة ضد القرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية (باستثناء مجلس الدولة) وضد القرارات الصادرة عن مجلس المحاسبة،

يختص المجلس ابتدائيا ونهائيا بالفصل في الطعون بالبطلان والطعون التفسيرية والطعون الخاصة بمدى شرعية القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية، كما يفصل في الطعون ضد القرارات الصادرة عنه مثل المعارضة واعتراض الغير الخارج عن الخصومة والتماس إعادة النظر

الدور الاستشاري
بموجب المادة 119 من الدستور، يجب على مجلس الدولة أن يبدي رأيه في مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الحكومة قبل عرضها على مجلس الوزراء.

تشكيلة المجلس
يقوم 36 قاضيا موزعين بين قضاة الجلوس وقضاة محافظات الدولة بأداء مهامهم على مستوى مجلس الدولة، وقضاة الجلوس هم رئيس مجلس الدولة الذي يمثل المؤسسة رسميا ويكون معنيا بإدارتها وتسيير هياكلها الإدارية والقضائية، ونائب الرئيس الذي يساعد الرئيس في مهامه ويخلفه في حال غيابه أو حدوث مانع له.

كما تضم تشكيلته خمسة رؤساء غرف مكلفين بتنسيق الأعمال داخل تشكيلتهم كما أنهم يجلسون في التشكيلات الاستشارية، ورئيس قسم يتمتع داخل القسم بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الغرفة

ويوزع رؤساء الغرف والأقسام الملفات على القضاة وغرفهم، ويسيرون المداولات ويترأسون ويشكل مستشارو الدولة مختلف غرف مجلس الدولة، ويكونون مقررين في القضايا التي تسند إليهم لدى توزيع الملفات من قبل رؤساء الغرف أو الأقسام، ويشاركون في المداولات ويشكلون في الجلسات وكذا اختصاصات مجلس الدولة، أكد وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح، أن هذه المصادقة من شأنها "تعزيز مسار إصلاح أن مسار إصلاح العدالة يعد بمثابة "العمود الفقري لمواصلة بناء دولة القانون على أسس سليمة، و ذلك تطبيقا لتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من جانب آخر و حسب المعلومات الواردة

الجزائر الجديدة
ELDJAZAIR EL DJADIDA
2018/01/11

المواقع الإلكترونية الثّقافية .. أسئلة الحضور والغيّاب

لا شكّ إننا أمام حقيقة لا مراء فيها وهي استحواذ الأنترنت على جزء كبير من وقت الفرد واهتمامه، من حيث أنها صارت لا تغيب عن كثير من عاداته وممارساته الثّقافية وتتدخّل في رسم نمط معيشته وتساهم في طريقة تفكيره.

ولا شك أيضًا أن هذه الوسيلة المتجدّدة على الدّوام قد ساهمت في تقريب المسافات وإلغائها، وفي اختزال الوقت وتكثيف الأحاسيس إلى الحدّ الذي قد يقلب حياة البعض رأسًا على عقب ويدخله في عوالم افتراضية جديدة تماما وجذابة بطريقة ليس من السهولة رفض الانخراط فيها.

لوصف انتقال المجتمع إلى الأنترنت والإعلام الجديد، يستخدم المفكّر الجزائري عبد الرحمن عزي مفهوم "الهجرة". هذه الهجرة الجماعية – حسبه – هي جزء من الهجرات السّابقة؛ حيث كانت الهجرة الجماعية الأولى نحو المثل في عصر الأديان، ثم الهجرة الجماعية الثّانية المدفوعة بالبيئة الطّاردة وخاصة في أوقات الأزمات والحروب، ثم الهجرة الجماعية الثالثة المدفوعة بالبيئة الجاذبة نجدها – مثلاً – في الهجرة من الأرياف إلى المدن، ومن البلدان الفقيرة إلى البلدان المتقدمة، أما الهجرة الجماعية الرّابعة فهي الهجرة نحو الإعلام الجديد بدافع التواصل وهي مدفوعة على خلاف الهجرات السابقة بعوامل طاردة وجاذبة في نفس الوقت؛ طاردة في الواقع الاجتماعي وجاذبة من خلال العالم الرّمزي الذي يؤسسه الإعلام الجديد....

شبكات التواصل الاجتماعي ومملكة الأنا

يرى الباحث الجزائري نصرالدين لعياضي أن التوجّه نحو شبكات التّواصل الاجتماعي والفايسبوك بشكل خاص مرتبط ببروز مملكة الأنا (Ego)واستعراض النّرجسية، والأمر لا يتوقّف عند هذا الحدّ، بل إنه يثير مجموعة من القضايا ذات الطّابع الإشكالي في المجتمع العربي:

إذا كان الفايسبوك بجانب الشبكات الاجتماعية الأخرى وبرامج تلفزيون الواقع، قد جعل الفضاء العمومي امتدادا للأنا في المجتمعات الغربية، فإنه شرّع النقاش حول مآل هذا الفضاء بين من يرى أن هذه الشبكات تتّجه بالفضاء العام نحو الخصخصة نتيجة ما يتعرّض له من تفتيت وانحراف، وبين من يعتقد بأن الأنا المثقلة بالذاتية ستثريه وتكسبه الحيوية المطلوبة التي فقدها نتيجة اعتباره إفرازا للعقلانية.

الفايسبوك، بجانب بعض الشبكات الاجتماعية الافتراضية، يحرّر الفرد بصرف النّظر عن مكانته الاجتماعية وانتمائه القبلي، ويتيح له الفرصة للتعبير عن رأيه ونشر أفكاره، وهذا الأمر يخلخل المعايير الاجتماعية السّائدة التي تولي الأهمية لتراتبية اجتماعية وسلطوية والتي على أساسها تُبنى سلطة القول.

شبكة الفايسبوك تنمي سلطة الأنا، لأنها تتمحور على التّعبير عن الذّات، وليس الجماعة، فالمُشترِك في الفايسبوك يرى صورته في هذه الشبكة، ويتلقى انعكاساتها في أصداء قائمة الأصدقاء والمعارف، لقد صار مساحة "لتجريب الأنا".

وهذا لا يعني أن الشخص لا يكتشف ذاته إلا عبر الآخر، بل يدل على أن الشّخص المشترِك في موقع الفايسبوك يبني هويته انطلاقًا من الصّورة التي يريد أن يُعرف بها في الشّبكة، وهي عادة صورة مداهنة للذّات تعززها الشعبية التي يتمتع بها ويثبتها سجل الأصدقاء ومعارفه، ويحدّد على أساسها مكانته وموقعه بالنظر إلى هذا السجل.

عن عزوف المثقّف والدّور المفترض

وفي سؤال عن سبب عزوف المثقفين الجزائريين عن المساهمة في المواقع الإلكترونية المهتمّة بالشأن الثقافي، يجيبنا الروائي الجزائري مفتي بشير أنه لا يعرف الأسباب، أما عنه – شخصيًا – فهو يُشارك وليس عازفًا على ذلك، رغم أن مشاركاته قد تقلّصت، ليس في المواقع الإلكترونية فقط ولكن حتى في الجرائد، ربما شعورًا منه بعدم جدوى ذلك، أو لأن ذلك صار بشكل ما لا يضيف شيئا جديدًا.

ويضيف صاحبة "لعبة السّعادة" أنه شخصيا مستاء من الواقع الثقافي إن كان لنا واقع بالفعل، ولهذا صارت عنده رغبة في الصّراخ أكثر على حسابه في الفايسبوك مادام يتابعه عدد لا بأس به من الأصدقاء والقرّاء. كما لو أنه يكتب في موقعه الخاص، مع وجود تفاعل مع ما يكتبه، وحوار بشكل ما.

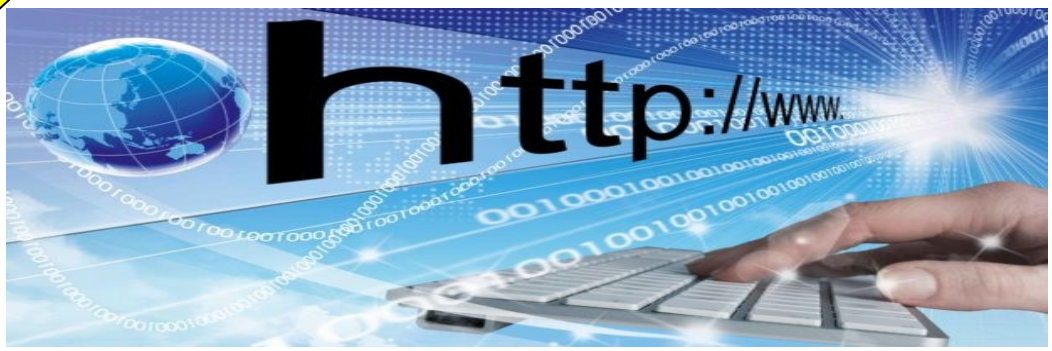

يضيف المتحدّث نفسه أنه لا يعتبر هذا الأمر سلبيا وإن كانت السلبية والانسحاب والشّعور بالذّنب هي من صفات المثقفين الجزائريين اليوم كونهم تكلّموا كثيرا ولم يحدث شيء، وهم يتساءلون ما العمل؟ دون أن يجد أحدهم الإجابة الكافية التي تسمح بتحديد ما نريده بالفعل؟ الأمر متشابك..

في النهاية، الثقافة المحبطة بالسّياسة المجرمة، هنالك خصومة كبيرة اليوم، والسياسة تمارس علينا عنفا أكبر، حتى أنها تحدّ كل يوم من ثقتنا بأنفسنا.

أما عن دور المثقف فيدعونا مفتي بشير إلى عدم انتظار أي دور منه فهو يحسب لكلّ شيء ما الفائدة من الكتابة هنا؟ هل سأربح شيئا؟ الظّهور، الإشهار، هل يزيد من شعبيتي، إلخ. وهي أسئلة مرتبطة بمرحلة الأنا الثقافية النرجسية والمضخمة والتي تريد أن تكسب دون خسارات. تربح دون هزائم، وحتى المواقف تبدو مدروسة، أي مع المواقف التي لا تضرني أما تلك التي تضرني فلا حاجة لي بها .

مفتي بشير

الإعلام الإلكتروني كامتداد للإعلام التّقليدي

ترى الباحثة سميرة بن عمار – من جامعة مستغانم، والمختصة في الإعلام الجديد – أنه ورغم اتساع مجال الممارسات الإعلامية المتخصّصة في الفضاء الإلكتروني إلا أنه يبقى للمتلقّي دور بالغ الأهمية في تحديد مدى فعاليتها في أداء رسالتها. حيث تتعدد وتتنوع المضامين الرقمية ذات الطابع الإعلامي (بين الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، إلخ). لكن يصعب تحديد مدى انتشارها ووصول صداها لجمهورها لأن طبيعة البيئة الإلكترونية تختلف عن البيئة الإعلامية التقليدية بسبب غياب استراتيجيات للتدفق المعلوماتي المتخصّص وتوجيهه إلى الجمهور المتخصّص، بل أصبح الأمر يتم بطريقة عشوائية.

وتضيف الباحثة بن عمار مؤكدة أن الانترنت قد ساهمت بفضل تطبيقاتها الاجتماعية في تكثيف حضور الإعلام الثقافي من حيث الممارسة فلم يعد يشمل العمل الفردي/الجماعي الرسمي أو المؤسساتي بل توجّه أيضًا إلى العمل الجماعي/الفردي المستقل فأصبحت التغطية الإعلامية لهذا المجال أوسع أكثر منه في الإعلام التقليدي الذي كان يخصص ربما مساحات زمنية قليلة مقارنة بباقي المجالات بما يتوافق والأدبيات الإعلامية.

أما على المستوى المضاميني، فترى الباحثة أنه أصبح يتّسم بالثّراء، لكن نتيجة ضعف قنوات الانتشار أصبح هذا المحتوى تقريبًا مغيب، كما أن هناك عامل آخر حاسم في هذه العملية ألا وهو نقص/ضعف التفاعل مع المحتويات الثقافية والتي بدورها تؤثر في سيرورة الإعلام الثقافي الإلكتروني نتيجة اتجاه جمهور مستخدمي الفضاء الالكتروني (خاصة مواقع الشبكات الاجتماعية) إلى الاهتمام بالمضامين الاستهلاكية على شاكلة المضامين الترفيهية والتسلية. .....

مجتمع

بن خروف زوليخة لـ الشعب:
«مشروع لتمدرس المعاقين دون مشاكل»

أطلقت جمعية »البركة «مشروع »رعاية «لمساعدة الأطفال المعاقين على التمدرس، التقت »الشعب «بن خروف زوليخة المسؤولة لشروحات وافية عنه.

عدم الاستقرار يمكنه أن يهمش تمدرس العديد من الأطفال القابلين للانحراف لعدم قدرتهم على تلبية متطلبات معينة للحياة. الرسوم المدرسية، الملابس الخ، مرافقة طفل معاق يعيش في ظروف صعبة خلال فترة تمدرسه تزيد من فرصه في بناء ذاته وشخصيته ليصبح بالغا ومسؤولا ومن هنا تأتي أهمية الرعاية.
وقالت زوليخة بن خروف أن المشروع يهدف إلى تقديم المساعدة والمساندة المادية والمعنوية التي تمنح لرعاية أي طفل معاق كان، ولا توجد مواصفات محددة لمن يصبح راعيا فأي شخص راشد راغب في الاستثمار في هذا الباب الإنساني مع الرغبة في مساعدة طفل أو مراهق قد يكون راعيا (كفيلا).
أما الفائدة من الرعاية أوالكفالة فقد يحتاج أي طفل معاق إلى الاعتماد على غيره من الكبار غير والديه للازدهار فكل واحد منهم يستطيع أن يكون مكفولا بغض النظر عن عمره أو تاريخه، في هذا السياق تهدف مسيرة الجمعية إلى تمكين الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة المنحدرين من أسر معوزة تعيش في وضع اجتماعي صعب من الوصول إلى المدرسة أو التكوين المهني.
وأكدت أن رعاية طفل أو دعم عمل لصالحه هو منحه القدرة على القراءة والكتابة والحلم بالمستقبل، ومن المعلوم أن الرعاية ليست تبني أو وضع طفل في أسرة بل هي تكملة البيئة المعتادة للطفل حتى يتمكن من التمدرس في ظروف طبيعية.
وقالت أن الإدماج الاجتماعي لطفل المعاق يحتاج إلى الكثير من العمل على أرض الواقع خاصة وأن المحيط غير مهيأ لتنقل المعاق لغياب البنى التحتية التي تساعده على ذلك، فالتغييب الاجتماعي الذي يعيشه زاده تغييب الإدارة لهذه الفئة مرارة وتهميشا، لذلك قامت جمعية »البركة «بإطلاق مشروع »رعاية «الذي يبحث عن ضمان حظوظ النجاح المدرسي في حياة المعاق بسبب المعوقات الكثيرة التي يجدها في المحيط الذي يعيش فيه، خاصة وأن أغلبهم ينتمون إلى مستوى معيشي متدن.

وأشارت زوليخة بن خروف، »سوق العمل يشترط على طالب منصب شغل مستوى دراسي معين، لذلك على المعاق أن يناضل من أجل بلوغه. والشهادة تحتاج إلى مسيرة تعليمية طويلة يجب أن توفر فيها كل الإمكانيات لتسهيل هذه المهمة على الطفل المعاق.
ولكن رغم أن التعليم حقّ ضمنه الدستور الجزائري إلا أن أغلب المؤسسات التعليمية غير مهيأة لاستقبال المعاقين خاصة في الطورين الثاني والثالث، دون أن ننسى ضرورة اطلاع الأستاذ على الحالة الصحية للمعاق ليستطيع إيصال المعلومة له وحتى يتمكن من التعامل معه بصفة عادية فمعرفة الطريقة البيولوجية للتعامل مع التلميذ والتأقلم مع إعاقته أمر أساسي إن أردنا تمدرسه في ظروف طبيعية وعادية، لأن أي تصرف مغاير يزيد من شعوره بالعزلة والاختلاف عن زملائه العاديين.

كل ذلك من أجل صناعة معاق مستقل يستطيع التكفل بنفسه دون اللجوء إلى آخر يجعله مرهون به في كل حياته ويستطيع أن يضمن لنفسه دورا فعالا في المجتمع،لأن كل شخص له دور منوط به وما كان غير ذلك فهو إعاقة محيط وإعاقة مجتمع.

الشعب ech-chaab
2017/12/03

الباحث والخبير أحمد بن ناعوم: الذاكرة التاريخية تسبق الترميم والجامعة غائبة

يحرص الباحث والخبير الدكتور أحمد بن ناعوم، من المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا وعلم الإنسان وما قبل التاريخ، على أن يسمي القصبة بمدينة الجزائر المحروسة، ويؤكد لـ«المساء«، أن تسمية القصبة ظهرت سنة 1830 مع الاستعمار الفرنسي، وهي تعني »السجن .«القصبة التي كانت عاصمة الدولة الجزائرية تحولت إلى مدينة تابعة لفرنسا، كما أن العاصمة هي جزء من القصبة وليس العكس، ولا يكفي الترميم والتهيئة - حسبه- دون التنقيب في تاريخها الضارب في جذور التاريخ، كما أن لا وجود حقيقي لهذه المدينة لا في الحاضر ولا في المستقبل دون سكانها الأصليين، ويطلب المتحدث أيضا أن يتم فتح أرشيفنا باسطنبول.

تمثل القصبة الهوية والتاريخ والحياة الجزائرية عموما، وظلت صامدة، لكن الباحث يقول بمرارة »عندما خرج الاستعمار منها سنة1962 »سمحنا فيها«، لتصبح فيما بعد في المخيّل الجماعي الجزائري مجرد حي شعبي فقير لا يسكنه إلا البؤساء وغير المتحضرين، كأننا »وسخناها «بأنفسنا من خلال اللاوعي والإهمال.

يعتبر المتحدث أن القصبة من أعرق 5 مدن قديمة عبر التاريخ، لذلك لا تضاهيها اليوم مدينة أخرى إلا القليل والقليل، مثل سومر أو صنعاء مثلا، فعمرها يتجاوز الـ31 قرنا، وهذه الثروة التي يقول »سمحنا «فيها، حان الوقت لاستدراكها واسترجاعها، ولا يكفي الاعتماد على الترميم، بل يرى أن ذلك يسبقه التوقّف عند »تاريخ الأمكنة «وأيضا »أمكنة التاريخ«، فلا عمل دون تاريخ ولا مخيال السكان الأصليين، لذلك فإن ساكن الدار عندما يدرك هذا التاريخ سوف يحافظ عليها، وأي جهل سيكون بنتائج عكسية مدمرة وقد يساهم في تدميرها.

يتمنى الخبير أن تسترجع المحروسة تاريخها الذي هو تاريخ الجزائر جمعاء، وبداية المستقبل تكون بالمدرسة الابتدائية كي يصبح الطفل »قصباجي«، كما أن دور الجامعة لم يفعّل كما يجب ولم تستغل كفاءات الباحثين.

أحمد بن نعوم أستاذ علم الاجتماع في جامعة بربينيان منذ عام 1997، كان سابقا باحثا في جامعة الجزائر من عام 1975 إلى سنة1989، وكان مديرا، شارك في إعادة بناء المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا وعلم الإنسان وما قبل التاريخ في الجزائر، وتركز أبحاثه على الأنثروبولوجيا للأقاليم والثقافات، والأنثروبولوجيا من الممارسات الدينية ومعرفة علم الإنسان والمجتمع. وله عدة كتب منها »أقاليم البدو «ومجموعة من المنشورات العلمية، وله أعمال مع وكالة الطاقة الدولية من نانت....

المهندس المعماري زبير الموحلي:لا مستقبل للتراث بعيدا عن أهله

اعتبر المهندس المعماري زبير الموحلي ومدير عام جمعية صيانة مدينة تونس المتحدث، تجربة تونس رائدة في المنطقة وتحمل خصوصية محلية، على اعتبار أن بلدية تونس أنشأت هذه الجمعية منذ سنة 1969، وهي تعتني بكل ما يصون تراث مدينة تونس، وهناك تعاون دائم بين الجمعية والبلدية.

تم - حسبه- النظر إلى المدينة العتيقة بنظرة شمولية تطورت مع الزمن ويتم من خلالها التوفيق بين التراث ومن يسكن في هذا التراث، إذ لا معنى لعملية إنقاذ التراث دون تحسين حياة السكان، لأنهم هم من سيحافظون على هذا التراث وبه تتم السياحة الثقافية، أي أن السكان يسبقون السياح.

ويؤكد الموحلي أن القصبة في الجزائر لا بد أن تراعي هذا البعد مستقبلا لأنه الأبقى....

المساء El Massa
يومية وطنية إخبارية
2018/02/07

كتاب يتحدثون عن موقع الخدمات الالكترونية ومحاولة الاعلام الحث على المطالعة"

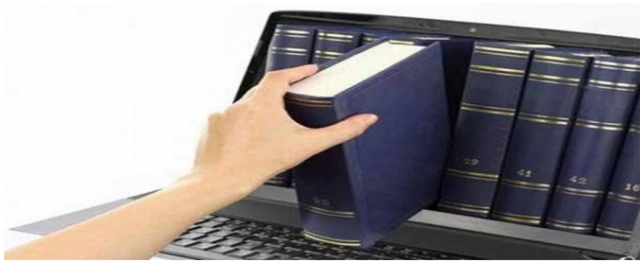

أصبح دخول الخدمات الإلكترونية ومحاولة وسائل الإعلام الاستفادة لحث الشباب على المطالعة وعدم الاكتفاء بالمطالعة الإلكترونية بل من خلال خلق نوع من الألفة مع الكتاب الورقي ، لكن في الواقع هناك عزوف القراء عن الكتب، لكن كيف نبحث عن مشكلة القراءة في المجتمع؟. وهناك من يقول: أن المحتوى الرقمى العربى هو المادة المعرفية المكتوبة بالغة العربية والتى تمتد أولها بشكل رقمي، على الإنترنت، وأن التكنولوجيا ستساهم في دعم صناعة النشر على عكس ما يظن البعض، بحيث التكنولوجيا ستخلق فرصة كبيرة لتسويق الكتب وتخلق نموذجًا اقتصاديًا كبيرًا يلعب دورًا مهمًا وداعمًا للكتاب.

لهذا طرحنا الموضوع على بعض من الكتاب الأعزاء فكانت أرائهم
كالتالي:

الكاتب :عبد الله لالي

لم يكن التطوّر التكنولوجي يوما عائقا لتقدّم الإنسان وتحصيله المعرفي

القراءة فعل متجذّر في عمق الإنسان حتّى ولو كان أميّا، فهو يقرأ الرموز والأشكال وملامح الوجوه وتعابير الجسم، قراءة ما وبشكل من الأشكل ،هي ملازمة للإنسان، لكنّه اِصطلَح على إطلاق كلمة (القراءة) على ما يُقرأ في الكتاب ، ثمّ جاءت القراءة الإلكترونية لتخلخل هذه الفكرة التي سلّم بها الإنسان لعقود طويلة..

وقد سبق للوحي أن حدّد الفعل القرائي بشكل آخر مختلف ، عندما نزل القرآن على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وقال له: اقرأ ..

وكان الأمر بالقراءة بغير كتاب، فهي قراءة سماعية، وقد كان الرّسول عليه الصّلاة والسّلام لا يقرأ ولا يكتب، وهذا فعل قرائي آخر له أهميته الكبرى وفعّاليته التي لا تنكر، فإذا جاءنا الكتاب الإلكتروني اليوم المكتوب والمسموع، فهو شكل متطوّر جدا للقراءة ينبغي الاحتفاء به، ولا يصحّ التشنّج منه واعتباره منافسا للقراءة في الكتب الورقية المطبوعة، ومع ذلك يمكن للمرء أن يجمع بين الكتاب المطبوع ورقيا، والكتاب المرقون رقميا.

فعل القراءة فعل حضاري معرفي تعلمي استطلاعي ، يمكنه أن يتحقق بأيّة وسيلة كانت ، وليس شرطا أن يكون في كتاب ، فليس كلّ النّاس يميلون إلى قراءة الكتب والتعمّق في التفاصيل ، والسّباحة مع التيار المعرفي إلى أبعد الحدود ، بل النّاس في ذلك متفاوتون ودرجات بعضها فوق بعض ، والذي أوتي ملكة قراءة الكتب المطبوعة فإنّه بلا شك لن يستنكف عن قراءة الكتب الإلكترونية ، حتّى ولو كانت متعبة للنّظر ، مرتبطة بآلة رقمية ، فإنّ لذلك سلبياته كما له إيجابياته، فقد يقول المدافعون عن القراءة الورقية ، أنّ المعلومة الجاهزة ووسائل التواصل الاجتماعي التي تعتمد على الصورة والصور أكثر من اعتمادها على الكلمة المكتوبة ، كلّ ذلك يجعل الجيل الجديد يزهد في القراءة ، ولا يكلّف نفسه عناء البحث والتنقيب في تفاصيل التلقي المعرفي والعلمي..

لكن بالمقابل يمكن أن نقول أنّ الذي لم يكن يقرأ أصلا ولا يفتح كتابا ،فإنّ التكنولوجية الرقمية صارت تغريه ولو بالقراءة في حدّها الأدنى ، قراءة المنشورات الخفيفة والتعاليق على الصور والأحداث ، بل صارت تغريه بالمشاركة في فعل الكتابة والتعليق على المنشورات والدّردشة أحيانا ولو بلغة مكسّرة ، لكنّها عملية تجمع بين الكتابة والقراءة في آن معا ، وهذا أمر يحسب للتكنولجيا الرقمية.

كما أنّ المهتمين بالقراءة أصالة (المدمنون والمتمرّسون) يجدون في الفضاء الإلكتروني توفيرا للكتب التي تنوء بها ميزانياتهم المحدودة ، كما يمكنهم الحصول على الكتب النّادرة والتي تتوفر في المكتبات العامة ، كما يمكنهم المفاضلة بين طبعات مختلفة ، ومتابعة نتاج المطابع يوما بيوم ، ويمكنهم أيضا الحصول على الكتب المخطوطة والتي لم يطبعها أصحابها بعد.....

صوت الأحرار
2018/01/27

النّاقد المسرحي بوجمعة بن عميروش التّظاهرات الثّقافية ساهمت بشكل فعّال في التّرويج

حجم الخط أكّد الناقد المسرحي بوجمعة بن عميروش على أنّ التظاهرات الثّقافية القارّة التي رسمتها الوزارة الوصية ساهمت إلى حد بعيد في الترويج للسّياحة الثّقافية، ولا يزال الدور معلّقا على التظاهرات المحلية المماثلة التي تتكفّل بتنظيمها دور الثقافة عبر الوطن.

ومن منطلق كونه رافق مسيرة ترسيم التظاهرات الثقافية عبر الوطن منذ سنة 2001،بحكم شغله لمنصب مستشار بالوزارة ورئيس مكتب التظاهرات الثقافية الوطنية على مرحلتين ومدير دار الثقافة بكل من المسيلة وتيبازة، فقد أشار بوجمعة بن عميروش إلى أنّ الوزارة الوصية رسمت منذ أكثر من عقد من الزمن تصورا واضحا بشأن تنويع وتدعيم التظاهرات الثقافية الوطنية منها والدولية التي تقام على أرض الوطن، تماشيا ومتطلبات كل منطقة، وبالشكل الذي يمكن الجهة المنظمة من إبراز تقاليد وعادات وتراث المنطقة، وفق ما يخدم التراث الثقافي الوطني، مشيرا إلى كون عدد لا يستهان به من السياح ساهمت في جلبهم تلك التظاهرات الموسمية التي تقام هنا وهناك، ولاسيما تلك التي تقام بالصحراء الجزائرية كمهرجان أهاليل بتمنراست ومهرجان الديوان ببشار ومهرجان تيميمون ومهرجان الفيلم العربي بوهران والمهرجان الدولي للموسيقى السنفونية، وغيرها من المهرجانات التي ساهمت بشكل فعال في جلب السواح والترويج للسياحة المحلية عن طريق النشاطات الثقافية، ولا يمكن لأحد تجاهل مساهمة المهرجانات الثقافية في جلب السواح الأجانب لمنطقة الصحراء، كما ساهم مهرجان الديوان ببشار في التعريف بهذا النمط الفني، والتأكيد على كونه ينتمي للتراث الشعبي الجزائري، ولا علاقة له بتراث دولة شقيقة مجاورة.

اعتماد التّظاهرات المعنية في إطار التّبادل الثّقافي بين الدول وعلى المستوى المحلي، أشار بوجمعة بن عميروش إلى أن المؤسسات الثقافية الرسمية تحتضن من حين لآخر تظاهرات لا تقل أهمية عن تلك التي اعتمدتها الوزارة الوصية كتظاهرات قارة عبر الوطن، وهي التّظاهرات التي تحمل في طياتها وعن جدارة طابعا وطنيا بالنظر إلى طبيعة ونوعية المشاركين، وتساهم هي الأخرى في الترويج للسياحة المحلية بامتياز لاسيما وأنّ الزوار هنا ينحدرون من فئة المتذوقين للنشاط الثقافي، ولا يضيعون فرص زيارة المناطق الأثرية التي تشهدها المنطقة، وبتيبازة مثلا تحتضن دار الثقافة بالقليعة سنويا كلا من الأيام الوطنية لأغنية الشعبي والأيام الوطنية للمسرح والصالون الوطني للفنون التشكيلية والأيام الوطنية للموسيقى الأندلسية، والملتقى الوطني للشعر النسوي والصالون الوطني للعرس واللباس التقليديين وأيام موسيقى الشباب وغيرها، وهي كلها تظاهرات تساهم فعليا في جلب المزيد من الزوار والسواح بشكل لم يكن ليأخذ ذاك الحجم والزخم في حال عدم اعتماد التظاهرات المعنية، كما تستقبل الدار دوريا عدّة وفود أجنبية في اطار التبادل الثقافي بين الدول. وساهم حضور هذه الوفود في الترويج للسياحة المحلية بامتياز، بحيث لا ينكر أحد بأنّ المنطلق في كلّ مرّة لا يخل من النشاط الثقافي، وتؤكّد هذه العروض والتظاهرات على أن الوزارة الوصية كانت قد سطرت برنامجا ثريا لدعم السياحة الثقافية منذ عدّة سنوات خلت.....

الشّعب
ech-chaab
04/02/2018

قائمة المراجع

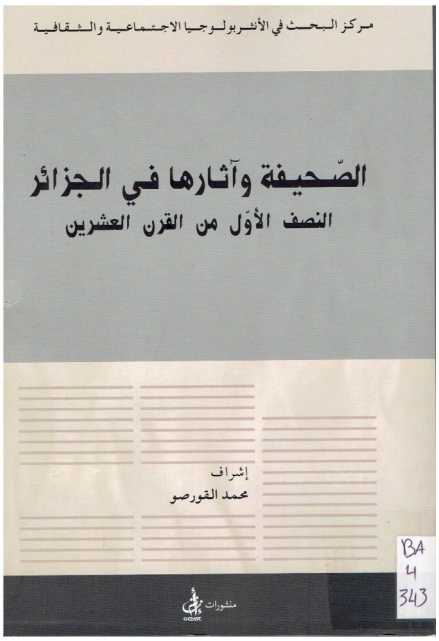

نشر هذا العمل في شكل مخطوط في نوفمبر سنة 1992 من طرف فريق مخبر التاريخ و الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية التابع سابقا لوحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية

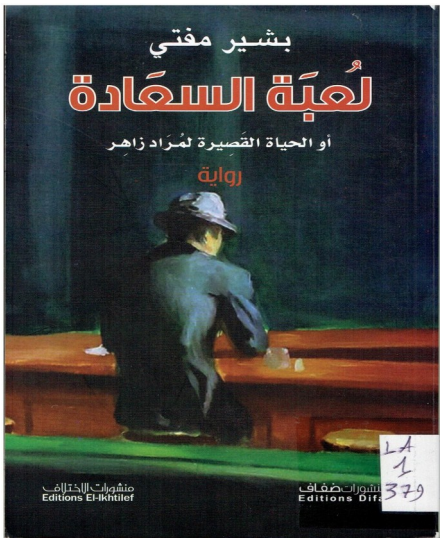

لعبة السعادة »تدور أحداث رواية «– أو الحياة القصيرة لمراد زهير (منشورات ضفاف – الاختلاف) للكاتب بشير مفتي في الجزائر خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1963 و1978، وتتسّم بالتحولات الكبرى في تاريخ البلاد، ما أكسبها رمزية عالمية على صعيد النضال من أجل الحرية.

مجلات

الطفل هو كائن بيولوجيا، اجتماعيا، فيزيائيا كامل، و من هذا المنطلق يجب أن تأخذ كل هذه الأبعاد بعين الاعتبار لدراسة مكانته في المجتمع

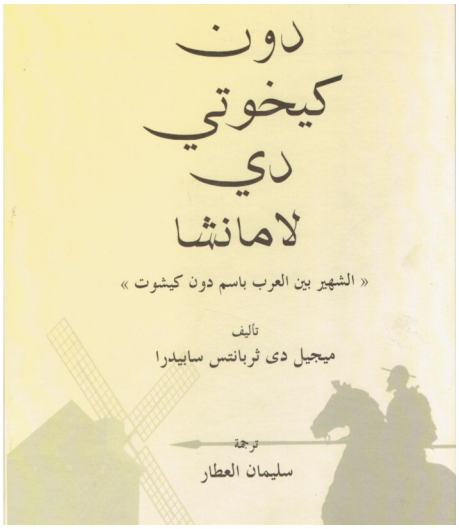

في هذه الذكرى المئوية الرابعة لوفاة دي سرفنتاس أريد...هذه القصة التي تحكي مغامرات شخص مجنون قليلا، بريء، متمرد، ليس بغني جدا، و بالتأكيد غير سعيد و فوق كل شيء حالم.